

بيان صحفي للنشر الفوري

تقديم مساعدة قانونية مجانية للمحتجزين العراقيين من خلال مبادرة للإتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

عمّان، 28 نيسان 2010 – أعرب اليوم محامون ومستشارون قانونيون وممثلو نقابة المحامين العراقيين والمجتمع المدني عن موافقتهم لمتابعة الطريق والاستمرار في تقديم ومنح المساعدة القانونية المجانية للمحتجزين في العراق ضمن مشروع مدعوم من قبل الإتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ففي الفترة ما بين أيلول وتشرين الثاني من عام 2009 وضمن إطار المشروع، تم إنشاء عشرين مركزاً للدفاع القانوني في ستة عشرة محافظة في العراق، حيث تقوم المراكز بتوفير الخدمات المجانية للمستفيدين ممن يصعب عليهم الحصول على التمثيل القانوني بسبب وضعهم المالي أو العائلي أو نوعهم.

: "لقد

قمنا بتوفير هذه الخدمات للأشخاص الضعفاء لمدة تقارب نصف العام، لذا فإن الغرض من هذا الاجتماع الآن هو تحديد التحديات المتبقية أمامنا بالإضافة إلى البحث عن طرق للوصول إلى عدد أكبر من المحتجزين الذين تضرروا نتيجة لوجود بعض الثغرات في النظام القانوني."

وكان الهدف من هذا الاجتماع والذي استغرق ثلاثة أيام هو تحسين آليات التشبيك ما بين المراكز وأصحاب المصلحة في تقديم الخدمات القانونية للمحتجزين مثل شبكة العدالة للسجناء في العراق ونقابة المحامين العراقيين.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من التنفيذ، أحيل ما مجموعه ستمائة وثلاث عشرة حالة من حالات الأفراد الضعفاء - والذين هم بحاجة للمساعدة القانونية - إلى مراكز الدفاع القانوني، وذلك عن طريق مراكز الشرطة ونقابات المحامين والمحاكم والسجون ومراكز إعادة التأهيل والملاجئ. منها خمسمائة وثلاث عشرة حالة تتعلق بالذكور بينما ثلاثمائة وخمس وستون حالة تتعلق بالإناث، بالإضافة إلى ثلاثمائة وخمس وستون حالة وجد أنها مؤهلة للحصول على تمثيل قانوني مجاني من قبل مراكز الدفاع القانونية.

وقال أحد المحامين المشاركين من مركز البصرة: "إن حقيقة قدرتنا على تحقيق الإفراج عن أشخاص محكومين بالسجن لمدى الحياة أو بالإعدام هو ذات أهمية كبيرة."

وأضاف زميله المسؤول عن مركز صلاح الدين قائلا: "إنها المرة الأولى التي أعمل فيها مع حالات إنسانية بعد اثني عشرة سنة من العمل في مجال المحاماة، ونحاول توفير خدماتنا لأكثر عدد ممكن من المحتجزين."

إن المراكز التي يتم تشغيلها من قبل محامين دائمين ومتطوعين يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاث إلى سبعة لكل مركز، وتقدم أيضاً خدمات الخط الساخن حيث يتم توفير استشارات قانونية مجانية عبر الهاتف. ومنذ أيلول، استفاد ما مجموعه ألف وثلاثمائة وستة وسبعون شخصاً من خدمة الاستشارة القانونية المجانية عبر الهاتف وتلقوا معلومات حول الخدمات المتوفرة لدى المراكز الجديدة.

:Deleted

وقد صرح محام مشارك من محافظة بابل بالتالي: "نجح المشروع في تقديم الاستشارة القانونية المجانية مما سيزيد من المعرفة القانونية لدى المواطنين بشكل عام. وتكمن أهمية البرنامج في توثيق العلاقات بين منظمات المجتمع المدني (كجهات منظمة لهذه المراكز) وبين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية بما فيها الشرطة والمحاكم، ولذلك سوف تتمكن هذه المنظمات من نشر ثقافة حقوق الإنسان في العراق."

" " .(11,555,200,418) 6,435,623
(...)

###

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالسيدة ميكايلا باسيني على البريد الإلكتروني micaelap@unops.org